الأنباء
الاربعاء 14 سبتمبر 2011

«العفو الدولية» تتهم الثوار بارتكاب انتهاكات

ليبيا: المجلس الانتقالي يؤكد أن الإسلام سيكون المصدر الرئيسي للتشريع

وعائلات في بني وليد تواصل مغادرتها والثوار يستقدمون أسلحة جديدة

عواصم ـ وكالات: بانتظار جلاء صورة الاوضاع الميدانية في مدينتي بني وليد وسبها وسرت آخر معاقل الكتائب الموالية للزعيم الليبي الهارب معمر القذافي، أعلن رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبدالجليل مساء أمس الأول ومن طرابلس ان الاسلام سيكون المصدر الرئيسي للتشريع في ليبيا لكنه رفض اي «ايديولوجية متطرفة».

واكد عبدالجليل في اول خطاب له امام آلاف الليبيين في ساحة الشهداء التي كان يطلق القذافي عليها الساحة الخضراء ويستخدمها لإلقاء خطاباته، ان الاسلام سيكون «المصدر الرئيسي للتشريع» في ليبيا الجديدة.

وقال «لن نسمح، لن نسمح، لن نسمح بأي ايديولوجية متطرفة يمينا او يسارا»، مؤكدا ان الاسلام في ليبيا هو «اسلام وسطي معتدل ونحن شعب مسلم اسلامنا وسطي وسنحافظ على ذلك».

وقال «انتم معنا ضد من يحاول سرقة الثورة يمينا او يسارا».

وفي نيويورك، حثت الامم المتحدة المجلس الليبي على ان يضمن الدستور الجديد للبلاد مجالات اكبر امام المرأة في المناصب العليا وعدالة اكبر بين الجنسين».

وصرح سفير النرويج امام الامم المتحدة مورتن ويتلاند «لقد حصلنا على مسودة الدستور الليبي (الجديد).

نحن ندرك انه نسخة أولية ومؤقتة لكنها لا تحترم التغييرات الحديثة التي لا تقتصر بموجبها الحياة السياسية» على الرجل فقط.

وفي موازاة ذلك، اتهم تقرير لمنظمة العفو الدولية نشر أمس نظام معمر القذافي السابق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية كما انتقد انتهاكات ارتكبها مقاتلون مقربون من المجلس الانتقالي ويمكن ان ترقى الى جرائم حرب.

ميدانيا، لم يسجل اي هجوم على نطاق واسع في بني وليد وسرت وسبها، المدن الرئيسية التي يسيطر عليه الموالون للنظام السابق الذين اثبتوا في الأيام الأخيرة قدرتهم على الصمود وحتى على شن هجمات مضادة.

وفي وقت لم ينته فيه النزاع بعد ولايزال الزعيم الليبي السابق متواريا عن الانظار بينما يحاول الموالون له الدفاع عن معاقلهم الأخيرة، انتقدت منظمة العفو ميل المجلس الانتقالي الليبي الى التقليل من اهمية الجرائم التي يرتكبها بعض مقاتليه.

وقالت المنظمة ان «مقاتلين من المعارضة وانصارهم اختطفوا واحتجزوا بصورة تعسفية وعذبوا وقتلوا اعضاء سابقين في قوات الامن متهمين بالولاء للقذافي، واحتجزوا جنودا ومواطنين أجانب متهمين خطأ بأنهم مرتزقة يقاتلون مع القذافي».

وبالقرب من بني وليد، ندد جراح في مستشفى ميداني اقامه موالون للمجلس الانتقالي الاثنين بآثار تعذيب لاحظها على اسير موال للقذافي وقال «أخشى اننا نستبدل القذافي بآخر».

وأقرت المنظمة بان جرائم الحرب التي ارتكبتها المعارضة اقل حجما من تلك التي ارتكبها نظام القذافي.

وبعد ثلاثة أيام على انتهاء المهلة التي حددها المجلس الانتقالي لأنصار القذافي لتسليم سلاحهم، اغتنم عشرات المدنيين توقفا في المعارك للفرار من بني وليد بينما اعلن بيان للمجلس العسكري في مصراتة ان مقاتلين من كتائب القذافي «تمردوا أمس الأول على قادتهم داخل مدينة سرت، متحدثا عن سقوط «اربعة شهداء».

وفي سرت، لايزال مقاتلو المجلس الانتقالي سواء من الغرب او من الشرق على بعد عشرات الكيلومترات عن هدفهم.

وتعرض المقاتلون المحتشدون في الشرق الاثنين لهجوم مضاد من قوات القذافي مما أدى الى سقوط 12 قتيلا بين صفوفهم بالقرب من راس لانوف التي كانوا استعادوا السيطرة عليها في أواخر اغسطس الماضي.

في هذه الأثناء واصلت عائلات مقيمة في بني وليد مغادرة المدينة هربا من المعارك المتوقعة بين قوات موالية لمعمر القذافي والثوار الذين استقدموا أسلحة جديدة في محاولة للتغلب على المقاومة العنيفة التي يواجهونها خلال محاولتهم دخول المدينة.

في هذا الوقت اعلن مسؤول التفاوض عن جانب الثوار عبدالله كنشيل ان «هناك نقاشا مع كتائب القذافي يجري عبر وسطاء ويهدف الى دفع تلك القوات نحو تسليم أسلحتها».

لكنه شدد في اتصال مع وكالة فرانس برس على انه «لا نتيجة لهذا النقاش، اذ تصر الكتائب على القتال وقد قامت مساء امس (الأول) بقصف مناطق سكنية في المدينة».

وتابع ان «القرار متروك للقادة العسكريين على الارض للتعامل مع هذا الوضع».

وعبرت منذ صباح أمس سيارات تنقل عائلات وأفرادا وأمتعة، الحواجز التي يقيمها مقاتلو المجلس الوطني الانتقالي عند اطراف بني وليد.

وقال المقاتل ابراهيم بشير علي (25 عاما) الذي يشرف مع مقاتلين آخرين على حاجز يبعد حوالي خمسة كيلومترات عن مدخل المدينة وتتمركز عنده مجموعة من الصحافيين، ان «عشرات السيارات تعبر منذ الصباح هربا من المدينة».

وأضاف ان «العائلات التي تغادر تخضع للتفتيش خوفا من وجود مندسين فيها ثم تكمل طريقها باتجاه مناطق أخرى».

وأحصى مراسل «فرانس برس» 15 سيارة عبرت حواجز الثوار خلال ساعة.

وقال عبدالمطلب (42 عاما) العائد من المدينة مع ثلاثة من أقربائه ان «الوضع مستقر حاليا وهادئ في بني وليد لكن السكان يشعرون بالخوف».

وأوضح عبدالمطلب الذي يسكن عند اطراف المدينة ان «اذاعة الكذب والفتنة والعمالة تبث تهديدات منذ الصباح ضد اهالي المدينة بسبب محاولة الثوار دخولها، ما دفع المقاتلين الى التراجع عن تمركزهم عند اطرافها خوفا على حياة السكان».

وذكر ان «اصوات تبادل اطلاق النار تسمع بين الحين والآخر، الا انه لا معارك كبيرة حتى الآن».

من جهته أوضح كنشيل ان «السكان العائدين يؤكدون لنا ان الوضع هناك صعب، وانهم يعانون من نقص في الكهرباء والماء ومواد أساسية أخرى».

وفي سياق مواز دمرت طائرات حلف شمال الاطلسي (الناتو) خلال الساعات الماضية قرب مدينة سرت الليبية نظام رادار وثماني منصات صواريخ أرض جو وخمس مقطورات لصواريخ ارض جو وعربة مدرعة وعربتي قيادة للدفاع الجوي موالية لقوات القذافي.

وذكر بيان للحلف ان طائراته دمرت ايضا في منطقة وادن مدفعا مضادا للطائرات وست دبابات في منطقة سبها إضافة الى عربتين مصفحتين.

من جهة أخرى، قال البنك الدولي أمس إنه يعترف رسميا بالمجلس الوطني الانتقالي باعتباره حكومة ليبيا وإنه طلب منه المساهمة في الجهود المبذولة لاستعادة الخدمات الحيوية وبرامج توفير الوظائف في ظل سعي البلاد لاستئناف الحياة الطبيعية بعد ستة أشهر من الحرب.

وقال البنك في بيان «مع بدء تعافي ليبيا من الصراع طلب من البنك الدولي المساهمة في الجهود المبذولة في مجالات الإنفاق العام والإدارة المالية وإصلاح البنية التحتية وإيجاد وظائف للشباب وتوصيل الخدمات».

وأضاف أنه طلب منه المشاركة في إصلاح الخدمات في قطاعات المياه والطاقة والنقل، والتعاون مع صندوق النقد الدولي في المساهمة في إعداد ميزانية البلاد واستئناف نشاط قطاع البنوك.

وقالت سري مولياني اندراواتي العضو المنتدب للبنك الدولي «نحن مستعدون لدعم الشعب في ليبيا، بدأ خبراؤنا بالفعل التنسيق مع نظرائهم ونتحرك سريعا لبدء العمل».

وينظر عادة إلى اعتراف صندوق النقد والبنك الدوليين بالمعارضة المسلحة سابقا باعتبارها حكومة ليبيا الرسمية كإشارة للجهات المانحة والمستثمرين للمشاركة في مشروعات بالبلاد إضافة إلى طمأنتهم لوجود رقابة مستقلة.

ليبيون يزورون باب العزيزية مقر العقيد القذافي السابق (أ.ف.پ)

«نوميديا» جاسوسة ليبية ساعدت في إنجاح غارات «الناتو»

طرابلس ـ وكالات: مازالت ليالي الثورة الليبية حبلى بكثير من الاسرار والمفاجآت ومن ضمنها امرأة ليبية تبلغ من العمر 24 عاما كانت السبب وراء نجاح الهجمات الجوية التي قامت بها طائرات الناتو ضد نظام معمر القذافي في ليبيا، حيث قضت اشهرا في التجسس على المنشآت العسكرية التابعة للقذافي ومررت الكثير من التفاصيل للتحالف الدولي.

وتحت الاسم المستعار «نوميديا»، كانت تعمل هذه السيدة التي لا يعرف اسمها الحقيقي ونجحت في تفادي الاعتقال بعدد من الوسائل منها تغيير موقعها واستخدام خطوط هواتف نقالة مختلفة والاحتفاظ بمهمتها بعيدا عن الآخرين سوى المقربين لها من عائلتها. وكان السبب الاساسي الذي حماها من الاعتقال على ايدي قوات القذافي هو انها امرأة، حيث لم يتوقع جهاز المخابرات الليبي ان يكون الجاسوس الذي يمد الناتو بالاهداف العسكرية امرأة.

وقال نوميديا في لقاء اجرته مع وكالة «رويترز» انها لم تكن تحت المرصاد لأن قوات القذافي كانت تركز اهتمامها على الرجال دون النساء، وكان من المستحيل ان يفكروا في ان امرأة يمكنها ان تفعل هذا. ورفضت الافصاح عن اسمها الحقيقي معللة الامر انه على الرغم من ان ليبيا الآن يحكمها الثوار الا ان هناك طابور خامس من جواسيس القذافي ومؤيديه الذين يمكنهم قتلها وعائلتها حال معرفة شخصيتها.

واشارت الى انها لم تستطع السكوت عما كان يفعله القذافي وقواته في المدن ضد الثوار من القتل والتعذيب والجرائم ضد الانسانية التي كانت تحدث في بداية الثورة الى ان قامت بالاتصال بقناة «احرار ليبيا» التلفزيونية والتي مقرها الدوحة في قطر تحت اسم نوميديا وقامت بالادلاء بمعلومات عما كان يحدث داخل المدينة.

وبعد ذلك، بدأت في الادلاء بمعلومات عسكرية حول مواقع قوات القذافي والتي كانت توصلها القناة لقوات الناتو من خلال مكاتب المجلس الوطني الانتقالي في العواصم الاوروبية.

وقال احد المسؤولين في قناة «احرار ليبيا» ان المعلومات التي ادلت بها نوميديا كانت تركز بشكل اساسي على مخازن الاسلحة واماكن الدبابات التابعة للقذافي.

واضاف: انها قامت بعمل رائع وكانت شجاعة للغاية، وانه كان على معرفة بعدد من الشباب الذين قد لا يمكنهم القيام بالعمل نفسه. وقالت نوميديا انها استخدمت 12 خطا هاتفيا نقالا وسبعة هواتف مختلفة بسبب المراقبة الشديدة التي قامت بها قوات القذافي لشبكات الهواتف والانترنت.

واوضحت ان هناك ثلاثة مواقع تم تدميرهم عن طريق الناتو بعدما ابلغت عنهم مباشرة وهي: موقع في مدينة صلاح الدين كان يستخدم لتخزين الاسلحة لقوات القذافي ومعسكر 7 ابريل العسكري ومبنى للمخابرات الليبية.

الساعدي القذافي: أنا موجود في النيجر لمهمة إنسانية

القاهرة ـ سي.ان.ان: أكد الساعدي نجل العقيد الليبي الهارب معمر القذافي أنه في النيجر في «مهمة إنسانية» لتفقد أوضاع الليبيين الذين فروا من القتال إلى هناك، تزامنا مع فرار جماعي من بلدة بني وليد، التي يحاصرها الثوار.

وأكد الساعدي، في تصريحات لشبكة «سي.ان.ان» الإخبارية الأميركية نشرتها أمس، أنه موجود في النيجر، قائلا إنه يرغب في التفاوض مع المجلس الانتقالي.

وذلك بعدما أكدت مصادر من النيجر وصوله برفقة ثمانية من المسؤولين إلى البلاد.

من ناحية أخرى، نقلت «سي.ان.ان» عن الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند القول إن المسؤولين في النيجر على وشك، أو ربما قاموا بالفعل، بجلب الساعدي إلى العاصمة نيامي لاحتجازه.

وأضافت نولاند: «حكومة النيجر، وكما فعلت مسبقا بأعضاء النظام، أوضحت جليا استعدادها للتعاون مع المجلس الانتقالي الليبي بشأن هؤلاء الأشخاص».

الساعدي القذافي

تقرير اخباري

«ليبيا الأحرار» قناة تلفزيونية تقدم بديلاً لتلفزيون الحكومة

عواصم ـ رويترز: ساهمت قناة ليبيا الأحرار التلفزيونية الفضائية التي تبث إرسالها من الدوحة بدور في الانتفاضة الليبية منذ انطلاقها في الثالث من أبريل بمساعدة الحكومة القطرية.

وذكر طارق القزيري المدير المؤقت للقناة الاخبارية الجديدة لـ «رويترز» السبت الماضي ان «ليبيا الأحرار» أنشئت للرد على التلفزيون الحكومي في عهد العقيد معمر القذافي.

وكانت الحكومة الليبية قد عطلت استقبال العديد من محطات التلفزيون الفضائية في مطلع العام الجاري ولم يكن كثير من الليبيين يشاهدون إلا بث التلفزيون الحكومي.

وقال القزيري «بعد الانتفاضة وتحولها إلى ثورة كنا بحاجة إلى صوت ليبي لأن التغطيات كانت تأتي إما من الصحف والجرائد ووكالات الأنباء أو التلفزيونات غير الليبية».

وباعتبار أن القذافي كان له صوت في التلفزيون الليبي، التلفزيون الحكومي سابقا، كان لابد من صوت تلفزي بالذات ينقل الصورة للثوار وينقل المشهد كما يصنعه الثوار أو كما يراه الثوار على الأرض. ووفقا لهذا كانت هناك مبادرة أو مقترح بإنشاء تلفزيون ليبي».

وأوضح القزيري أن قناة «ليبيا الأحرار» تلقت مساندة كبيرة من الحكومة القطرية فيما يختص بتوفير مكان للعمل ومعدات للبث وتخصصات للتمويل. وقال «كانت هناك المبادرة القطرية الجميلة أو الهدية القطرية بتوفير كل الموارد والإمكانيات لإبراز هذا التلفزيون الذي جاء في فترة قياسية خلال ستة أيام».

وأكد القزيري أن التقارير التي بثتها «ليبيا الأحرار» ساهمت في نقل معلومات وأخبار لمقاتلي المعارضة الليبية كما ساعدت في رفع الروح المعنوية لليبيين.

وقال «من الناحية المعنوية أعتقد أننا وجدنا صوتا ليبيا ينقل صوت الثوار. لم يكن هذا الصوت موجودا، وهذا له تأثيرات معنوية اذ عندما يكون للثوار صوتهم يعرفون أن دولتهم بدأت ت تشكل ولو في جانبها الإعلامي. عمليا ساهمنا، وإن لم نقصد، في نقل رسائل إعلامية بين الثوار».

ويعمل في قناة «ليبيا الأحرار» طاقم مؤلف من 40 شخصا منهم فريق للتحرير كل أفراده ليبيون وفريق من التقنيين أفراده من جنسيات مختلفة.

وبعد انهيار نظام القذافي لم يتقرر بعد المصير النهائي لقناة «ليبيا الأحرار» لكن القزيري ذكر لـ «رويترز» أن ثمة ثلاثة خيارات.

وقال «نحن اليوم أمام ثلاثة خيارات واضحة: إما أن تنتقل القناة إلى ليبيا وتصبح بتمويل ليبي بالكامل، إما أن تنتقل إلى مرحلة أخرى في عمرها المهني بأن تصبح قناة عربية ذات اهتمامات عربية ويكون الشأن الليبي له أولوية أساسية مثلما قامت التلفزيونات العربية بهذه السياسة التحريرية، أو يصار إلى انتقال الكوادر الموجودة فيها الآن إلى قنوات أخرى وتتوقف هذه القناة عند هذا الحد، نحن منفتحين على كل هذا ولكن حتى الآن نحن مستمرون في قناة ليبيا الأحرار».

وستبدأ القناة زيادة برامج التحليلات السياسية للأوضاع الجارية التي تبثها لتحل محل الأغطية الإخبارية للأنشطة العسكرية في ليبيا بعد انحسار القتال في أعقاب الإطاحة بالقذافي.

كما ستزيد القناة تغطيتها لردود الفعل العربية والعالمية لتطورات الأوضاع في ليبيا، كما ستعرض القناة قصصا إنسانية عن ضحايا الصراع في ليبيا وعائلاتهم. وبثت القناة في الآونة الأخيرة كلمات أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي يتولى حاليا إدارة شؤون البلاد ومنهم محمود جبريل.

قانون جديد يرفع الحظر على اعتماد الأحزاب السياسية في الجزائر

الجزائر ـ كونا: صادق مجلس الوزراء الجزائري أمس الأول على قانون جديد للأحزاب السياسية يرفع الحظر على اعتماد الأحزاب السياسية المطبق منذ عام 1999. وقال بيان لمجلس الوزراء أن المجلس صادق على قانون جديد ينظم اعتماد ونشاط الأحزاب السياسية في اطار حزمة الاصلاحات السياسية التي وعد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بتنفيذها قبل نهاية العام الحالي. ويهدف القانون حسب البيان الى تعزيز التعددية الديموقراطية ويتضمن الأحكام التي تضبط انشاء الأحزاب السياسية وعلاقتها بالسلطات الادارية واحترام مبادئ الدستور و الشفافية المالية للأحزاب. ويشدد القانون الجديد على «صون الحقوق الوطنية ومنع أي تراجع عن الحريات الأساسية وعن الطابع الديموقراطي والجمهوري للدولة وصون الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والاستقلال الوطني وكذا مكونات الهوية الوطنية».

واضاف البيان أن القانون «يمنع أي تدخل من قبل السلطة في التنظيم الداخلي للأحزاب عدا ما يتعلق بحثها بالقوانين التأسيسية وسن قواعد ديموقراطية وتشجيع ترقية الانتساب النسوي الى هيئاتها القيادية وقواعد لضمان الشفافية المالية في تمويل الأحزاب السياسية». ولا يشتمل مشروع قانون الاحزاب الجديد على أي عقوبة بالحبس.

برجي يستنكر فقدان شيراك ذاكرته في قضية الوظائف وعودتها لنفي تلقيه ملايين أفريقية

باريس ـ رويترز: نفى الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك ورئيس وزرائه دومينيك دو فيلبان اتهامات مساعد سابق بأنهما أخذا ملايين الدولارات في صورة تبرعات غير مشروعة من زعماء أفارقة.

وفي شهادة مثيرة ـ وإن كان من الصعب اثباتها ـ قبل 7 أشهر من انتخابات الرئاسة صرح المحامي الفرنسي من اصل لبناني روبير برجي لمحطة اذاعة اوروبا 1 أمس الأول بأنه سلمهما نحو 20 مليون دولار من رؤساء دول من مستعمرات فرنسية سابقة. وقال برجي إن التبرعات السرية للحملة الانتخابية كان يتم اخفاؤها في بعض الأحيان في طبول أفريقية أو في حقائب. في حين أعلن كل من شيراك ودو فيلبان كل على حدة عزمهما مقاضاة برجي. وفي رده على النفي استغرب المحامي برجي أن يتغيب الرئيس الفرنسي السابق عن جلسات المحاكمة في قضية الوظائف بحجة حالته الصحية وفقدانه الذاكرة، بينما يتذكر أنه لم يتلق هذه الأموال من القادة الأفارقة.

وكان برجي مستشارا أيضا للرئيس نيكولا ساركوزي لكنه نفى انه نقل اليه أموالا نقدية وهو نفي شكك فيه آخرون من بينهم مؤيدون لدو فيلبان الذي يأتي تحديه لساركوزي في الانتخابات التي ستجري في أبريل في اعقاب سنوات من الخلافات الداخلية المريرة داخل الحركة الديغولية التي هيمنت لفترة طويلة على اليمين الفرنسي.

ونفى مساعدون لساركوزي ان يكون له أي علاقة بهذه المزاعم رغم ان منافسته اليمينية المتطرفة مارين لو بان سارعت الى التكهن بأن هذا الموضوع سيضر بحملة الرئيس.

ويحاكم شيراك ـ الذي تمتع حزبه بعلاقات قوية مع حكام المستعمرات السابقة ـ باتهامات بإساءة استخدام أموال عامة عندما كان رئيسا لبلدية باريس. ويقول محاموه ان الرئيس السابق (78 عاما) غير لائق ذهنيا ليدلي بأقواله.

وقال برجي لراديو اوروبا 1 «أقدر المبلغ الذي سلمته الى شيراك ودو فيلبان في الفترة بين عامي 1995 و2005 عند 20 مليون دولار».

1600 لائحة تخوض انتخابات المجلس التأسيسي في تونس الشهر المقبل

تونس ـ أ.ف.پ: اعلنت السلطات التونسية أمس الاول ان العدد النهائي للوائح التي ستخوض انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 اكتوبر بلغ 1600 لائحة.

وقالت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ان «العدد النهائي للترشحات التي تم ايداعها في مختلف الدوائر الانتخابية بتونس بلغ 1600 قائمة».

واوضح عضو الهيئة العربي شويخة لوكالة فرانس برس «ستكون لدينا 1600 قائمة في تونس ونحو مائة للتونسيين المقيمين في الخارج»، مشيرا الى ان العدد الاجمالي للمرشحين يقارب العشرة آلاف مرشح.

واوضح شويخة ان القوائم الانتخابية تتوزع على الشكل الآتي «55٪ منها قوائم حزبية و45٪ قوائم مستقلة»، مشيرا الى ان بضع عشرات فقط من القوائم الانتخابية تم رفضها.

واغلق الباب امام تقديم الترشيحات في السابع من سبتمبر الجاري.

وبحسب الهيئة فان آخر يوم لتقديم الترشيحات «شهد اقبالا كبيرا، اذ استقبلت مختلف فروع الهيئة 822 قائمة أي أكثر من نصف مجموع القوائم الجملية».

ودعي التونسيون الى انتخاب مجلس وطني تأسيسي تتمثل مهمته الاساسية في صياغة دستور جديد وفي اعادة الشرعية الى مؤسسات الدولة حيث سيجسد المجلس التأسيسي سيادة الشعب وسلطته التشريعية وسيعين السلطات التنفيذية لحين الانتهاء من صياغة الدستور وتنظيم انتخابات جديدة على اساسه.

وسيضم المجلس 218 مقعدا من بينها 19 مخصصة لتمثيل التونسيين المقيمين في الخارج.

موغابي للأوروبيين: لا تحاضرونا عن الديموقراطية

هراري ـ د.ب.آ: قال روبرت موغابي، رئيس زيمبابوي، خلال لقاء مع مبعوث الاتحاد الأوروبي امس الاول إنه يجب على أوروبا ألا «تعطي محاضرات لزيمبابوي عن الديموقراطية والانتخابات»، حسبما ذكر التلفزيون الرسمي في زيمبابوي.

بدوره قال نيكولاس وستكوت المدير العام لهيئة العمل الخارجي الأوروبي لموغابي خلال الاجتماع الذي استمر لمدة ساعة في هراري إن الاتحاد سيرفع العقوبات المفروضة عليه فقط إذا ما أجريت انتخابات حرة ونزيهة في البلاد.

ووفقا لما ذكرت الإذاعة الزيمبابوية، رد موغابي بالتساؤل لماذا الاتحاد الأوروبي «حريص على إملاء ما يتجب على الزيمبابويين فعله»، قائلا إن من الخطأ «أن تقوم أوروبا بإعطاء محاضرات لزيمبابوي حول الديموقراطية والانتخابات».

وكان الاتحاد الأوروبي قد فرض عقوبات ضد موغابي والدوائر الداخلية المحيطة به في عام 2002 كعقوبة على انتهاكات حقوق الإنسان وما تردد حول تزوير الانتخابات.

ويجدد الاتحاد سنويا منذ ذلك الحين العقوبات التي شملت تجميد أرصدة وحظر أسلحة وفرض قيود على السفر على موغابي وأكثر من 160 من أعوانه.